المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون الامني ومكافحة الارهاب
اسم الكاتب: م.م. جمال مالك سعيد القويزي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1985
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون الامني ومكافحة الارهاب

المدرس المساعد
جمال مالك سعيد القويزي(*)

المقدمة

إن طبيعة الأعمال الإرهابية في تنامي متزايد نتيجة لعوامل عديدة أبرزها الفجوة بين الشمال والجنوب وتقاطع الثقافات بين الشرق والغرب والتباين الطبقي والاجتماعي بين المجتمعات الغربية والشرقية وتمسك الغرب عموماً بنظرية التفوق النسبي والإرتقاء الحضاري وأسبابه في المجتمعات النامية وخاصةً المجتمع الإسلامي والعربي ووجود منهج استعماري بأشكال مختلفة من خلال السيطرة الاقتصادية وفرض التبعية السياسية على الحكومات الضعيفة وأحياناً استعمال القوة العسكرية لغايات سياسية وكما حدث في غزو العراق .

إذاً يجب أن تخرج من النطاق الضيق لنظرية الإرهاب العالمي ويجب ربطها بمجمل حركة الأحداث الدولية لأنها عملية متناسقة مع تطور الصراع الأيدلوجي والاستراتيجي .

إن للتعاون الأمني أشكالاً متنوعة تبدأ من التعاون الثنائي . والتعاون الأقليمي والتعاون الدولي.

وأي انموذج للتعاون بين هذه الأطراف يعتمد على النيات الحقيقية والرغبة المشتركة والمصالح المتبادلة . ومن أهداف التعاون الأمني بين الدول بشكل عام الأهداف الآتية[1]:

- توسيع نطاق المعرفة بالتنظيمات الإرهابية وقواها المحركة من أجل المنع والمكافحة.

(*) كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

[1] الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب بالقنابل . صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين (يناير ١٩٩٨).

٠٢ مواجهة أنشطة المنظمات الأجرامية عن طريق تأكيد العقاب وحرمان تلك المنظمات من فرص العثور على ملاذات آمنة .

٠٣ حرمان المنظمات الأجرامية من الأموال التي حصلت عليها من الأنشطة غير المشروعة .

٠٤ توسيع نطاق التعاون القانوني والمساعدة المتبادلة بين الدول والارتقاء بنظم العدالة الجنائية من حيث الفاعلية والكفاءة .

٠٥ الاهتمام بالتدابير الوقائية .

٠٦ توعية الجهود وتعبئة الرأي العام ضد الجريمة .

٠٧ تحقيق حد من التقارب بين أجهزة الأمن لتوفير وحدة الأساليب والممارسات الأمنية .

٠٨ التنسيق بين القدرات البشرية والإمكانيات المادية وتبادل الدراسات والبحوث.

٠٩ تحقيق التكامل الأمني من أجل تلبية الحاجات الأمنية والقيام بدور فعّال في مواجهة الأخطار التي تمس أمن الدولة .

ونتيجة لهذه الظروف ، نجد أنفسنا بأمس الحاجة إلى فهم جذور الإرهاب والإحاطة الكاملة بكل تفاصيله من فكر وأعلام وتمويل ودعاية ومتابعة مروّجي فكر الإرهاب وتتبع ارتباطاتهم الخارجية وطرق الأمن الوقائي والتعرض وتسليط الضوء على نهجهم العدواني... وتوعية الشباب .. والرأي العام بمخاطر هذا النهج الذي يلبس غطاء الدين وإرباك خطط الإرهابيين من خلال المباغتة السريعة والمتابعة الدقيقة لكل خيوط الأعمال الإرهابية .

وبما أن العراق الآن يتعرض إلى أكبر هجمة إرهابية من خارج الحدود نتيجة ظروف الاحتلال ، فأنه من المفيد أن يتعاون مع جيرانه والذين أيضاً أبتلوا بهذا المرض الخطير وخاصةً الملكة العربية السعودية . مما يتطلب التعاون الوثيق في مكافحة الإرهاب والتنسيق على أعلى المستويات للحد من آثاره المدمرة على البلدين لأن الأهداف تتشابه والغايات واحدة لهذا التنظيم الأجرامي .. وهو شل وحدة البلاد وإغراقها في حروب طائفية وعرقية ..

ولهذا السبب ولأسباب عديدة سوف يتم التطرق إليها ، نجد من الضروري تسليط الضوء على أهمية التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب بين العراق والسعودية وأن يكون هذا البحث بداية متواضعة لبحوث أخرى تتناول هذا الجانب في هذا الظرف الصعب الذي تعيشه المنطقة ..

وبما يخدم الشعبين الشقيقين ويكون بادرة لفتح مجالات أوسع لتطوير التعاون الثنائي في المجالات كافة .

الفصل الأول: مفهوم الإرهاب

في قواعد اللغة العربية ممكن أن نعرّف الإرهاب بإنه محصور ضمن مفهوم كلمة (رهب) وتعني الخوف أو التخويف أو الرعب ويعني الإضافة والتخويف والفزع .

وتعريف الإرهاب يختلف من حيث المعاني والتوصيف الضمني باختلاف ثقافة الشعوب " فقد تختلف المفاهيم في نظر بعض الباحثين ، فهناك من يعدّه جهاداً في سبيل الله استناداً إلى قوله تعالى : **(تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ)** (الانفال ، آية ٦٠) . ويعدهُ عملاً مشروعاً .

وهناك من يعدهُ جزءاً من الجريمة المنظمة وعملاً منافياً للأعراف والقوانين الدولية وسيلة من وسائل العنف الأعمى لتحقيق غايات سياسية . أو فرض ثقافة مغايرة لنمط السلوك الحضاري .

إذاً يمكن أن نستنتج أن اختلافه التوجه الثقافي والحضاري بين الشعوب يخلق حالة من التباين حول مفهوم الإرهاب .

إذاً يمكن أن نحصر الإرهاب ضمن عناصره الأساسية ومحتواه السياسي والديني وتميزه عن العمل المشروع في مقاومة الإحتلال أو حالة الدفاع عن النفس. ويمكن أن نقارن الحالة ما يحدث في المقاومة النبيلة في جنوب لبنان ضد إسرائيل والمقاومة المشروعة في فلسطين المحتلة .

إذاً نجد في كلمة إرهاب (Terrorisme) تعني سياسة أو أسلوباً يُعدُّ لإرهاب وإفزاع المناوئين أو المعارضين لحكومة ما ، وهذا المعنى قريب لما كان يحدث في بريطانيا في تعاملها مع الجيش الجمهوري الأيرلندي السري وعملياته العسكرية ضد الحكومة البريطانية .

كما إن كلمة إرهابي (Terrorist) تثير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع . وكما مذكور في قاموس السياسة . تعني كلمة إرهابي (Terrorist) الشخص الذي يلجأ إلى العنف والرعب ليحقق أهدافه السياسية التي كثيراً ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم . ويمكن أن نذكر أن في قاموس العلوم الاجتماعية نجد أن كلمة الإرهاب تشير إلى نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون أو قاعدة . ولا يعير اهتماماً بمسألة أمن ضحاياه . وهو يوجه ضرباته إلى أهدافه المقصودة بهدف إيجاد جو من الرعب والخوف وشل فاعلية ومقاومة الضحايا .

وإنموذج الإرهاب في العراق أفضل صورة للسلوك الشاذ لهذه الجماعات والتي تدعي تارة إسلامية وتارة أخرى يلبس عباءة المقاومة لأنه أسلوب الترديع والتهجير والقتل للناس الأبرياء ليست صفة من صفات المقاومة النبيلة وكما في إنموذج حزب الله في لبنان . فحزب الله لم يوجه أسلحته يوماً إلى شعبه أو يفرض آراءه السياسية أو الأيدلوجية بصيغة الإكراه والقوة المسلحة .. ولم يصنف أبناء شعبه إلى مرتدين وخونة وعملاء يجوز إقامة الحد عليهم وقتلهم ضمن تفسيرات المقدسي وغيره وليس القتال لانتزاع امتيازات إنهارت أو فتح صفحة للدبلوماسية والحوار وفتح الصفحة الثانية من القتال بالحوار والتعاون مع المحتل..

إذاً مقاومة هذا النوع من الإرهاب الدامي هي مسؤولية وطنية لكل أبناء الشعب بمختلف انتماءاتهم العرقية والمذهبية ..

إذاً يمكن أن نفهم حقيقة مهمة من طبيعة الأعمال الإرهابية وهي استعمال العنف في أقصى درجاته التدميرية بقصد إثارة ونشر الرعب باستعمال الوسائل التي تتراوح بين الاغتيالات وتفجير القنابل والسيارات المفخخة في الأماكن العامة والمزدحمة والهجوم المسلح على المنشآت والبنى التحتية والأفراد والممتلكات واختطاف الأشخاص وأعمال القرصنة

الجوية والبحرية .. واحتجاز الرهائن وإشعال الحرائق . وغير ذلك من الأعمال التي تتضمن المساس بمصالح الدول الأجنبية مما يترتب عليه إثارة المنازعات الدولية وتبرير التدخل العسكري (مثال ذلك ما حدث في أفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية) .

الإرهاب الدولي

يغلب على الإرهاب المعاصر سمة عبور الحدود القومية كما أن له أساساً اقتصادياً وتمويلياً عابراً للحدود القومية .

وتوضح دراسة حديثة للموارد الاقتصادية التي تنطوي عليها الأنشطة التمويلية للمجموعات الإرهابية وغيرها من المجموعات الفاعلة من غير الدول . الحجم الاقتصادي للشكل وطبيعتها[٢]. وترى الدراسة أن جذور الإرهاب اقتصادية وليست سياسية أو دينية وأن الإرهاب العابر للحدود القومية أصبح ممكناً نتيجة لثلاثة تطورات رئيسية . حدثت منذ الحرب العالمية الثانية :

- نمو الإرهاب الذي ترعاه الدول . ولاسيما أثناء أوائل مرحلة الحرب الباردة عندما كانت القوتان العظميان تخوضان الحروب بالوكالة .
- خصخصة الإرهاب أثناء أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات . عندما استقلت المنظمات المسلحة بنفسها عن رعاتها وطورت استراتيجيات للتمويل الذاتي .
- عولمة الإرهاب في التسعينيات . عندما تمكّن تحرير الأسواق المالية الدولية من القيود . المجموعات المسلحة من جمع الأموال في أكثر من بلد واحد والعمل عبر الحدود .

وتبين مجموعة من الدراسات كيف بنت أنواع مختلفة من المنظمات المسلحة اقتصاداتها الخاصة بدعم من الداخل من الاتجار غير القانوني بالمخدرات والموارد الطبيعية والأشخاص إضافة إلى الأنشطة القانونية والرسمية .

---

[٢] P.Lockبيتر لوك . التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي .

بدأ ينشأ إجماع بأن الوسائل العسكرية غير فعّالة في محاربة الإرهاب الدولي. بل إن القضية هي إيجاد التوازن الصحيح بين وسائل الوقاية من أنشطة الإرهاب ووسائل مكافحة الإرهاب من خلال السياسات الطويلة الأمد التي تتعامل مع المنابع . وقد حددت الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب التي تم تبنيها في شباط / فبراير ٢٠٠٣ أربعة أهداف لمكافحة الإرهاب :

١. إلحاق الهزيمة بالمنظمات الإرهابية ذات الامتداد العالمي .
٢. حرمان الإرهابيين من الرعاية والدعم والملاذ الآمن .
٣. تقليص الشروط الأساسية التي يسعى الإرهابيون إلى استغلالها .
٤. الدفاع عن المواطنين الأمريكيين والمصالح الأمريكية .

وهي تنص صراحةً على أن تشمل الاستراتيجية أيضاً تدابير طويلة الأمد ضد الشروط الأساسية التي تعزز اليأس والرؤى الهدامة للتغيير السياسي الذي يدفع الناس إلى إعتناق الإرهاب بدلاً من نبذه .

وتحدد استراتيجية الاتحاد الأوربي الأمنية مجموعة من الأسباب المعقدة للإرهاب بما في ذلك الضغوط الناشئة عن التحديث . والأزمات الثقافية والاجتماعية والسياسية . وكذلك الشباب الذين يعيشون في مجتمعات أجنبية .

طُورت مجموعة من الأدوات الأمنية الداخلية على المستوى الوطني لتفادي الهجمات الإرهابية غير المتوقعة والحماية منها والحد من آثارها .

وقد جُمعت في الولايات المتحدة الأمريكية الهيئات المعنية بمكافحة الإرهاب معاً في وزارة الأمن الداخلي التي تأسست في سنة ٢٠٠٣ . وقد ارتفعت مخصصات موازنة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة كثيراً منذ أحداث ١١ سبتمبر/٢٠٠١. لكن لا تزال تتعرض للانتقاد لكونها غير كافية.

لا تكفي الإجراءات التي تركز على الوقاية الداخلية والتجنب على المدى الطويل . بل أن هناك اعترافاً متزايداً بأن لمثل هذه التدابير مجموعة من العواقب المعاكسة على المستويين الوطني والدولي . وأن بعض هذه التدابير قد يفاقم المشاكل ويدخل مخاطر جديدة

وكما رأى مسح حديث للمشاكل المرافقة لهذا النهج.. وقد تؤدي هذه التدابير مستقبلاً إلى تآكل الحريات المدنية . وتنفير مجموعات الأقليات الذين يُعدُّ تعاونهم حاسماً في الجهود الداخلية لمكافحة الإرهاب.وستقوض أيضاً السلطة الأخلاقية الغربية . ومقدرة الغرب على الضغط على الآخرين للتمسك الأسس والمعايير الدولية . ومن ثم تعيق إنشاء ائتلافات دولية واسعة لمكافحة الإرهاب .

وفي موازاة النهج على المستوى الوطني . ثمة اتفاق واسع على وجوب محاربة الإرهاب العابر للحدود القومية بوسائل دولية .

وقد أدخلت منذ ١١ سبتمبر/ ٢٠٠١ مجموعة من التدابير لهذه الغاية .

وطورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) توجيهات للمجتمع الدولي والحكومات بشأن كيفية التعاطي مع الارتباطات بين الإرهاب والتنمية . وهي تملك نهجاً شاملاً :

(على حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حشد الفاعلين في التجارة والقطاع والشؤون الخارجية والهيئات المالية والتنموية العمل معاً لصياغة أدوار واضحة في محاربة الإرهاب . وقد تم تحديد أربع مهام رئيسية :

- تعزيز الاستقرار الهيكلي على المدى الطويل .
- ثني المجموعات الساخطة عن اللجوء إلى الإرهاب والأشكال الأخرى للنزاع المسلح.
- حرمان المجموعات أو الأفراد من وسائل تنفيذ الإرهاب .
- تعزيز تماسك السياسات وتكاملها . وهذه التوجيهات ليست غير مثيرة للجدل لكنها أثارت عدداً من القضايا . بما في ذلك إذا ما كان يجب أن توجه السياسة التنموية نحو البلدان التي يشكل فيها الإرهاب مشكلة أم نحو البلدان التي يأتي منها الإرهابيون .

وإذا ما كانت المعونة المقدمة إلى مثل هذه البلدان تخلق حافزاً (لتسليم الإرهابين) وإذا ما كان يجب استعمال معونة التنمية لأغراض غير تقديم المساعدة إلى الفقراء .

الأهم من ذلك في السياق الدولي أن الأمم المتحدة تبنت قرارات عدة تتعامل مع الإرهاب الدولي . وعلى وجه الخصوص يفرض قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٧٣ . الذي تم تبنيه في ٢٨ سبتمبر /٢٠٠١ . على الدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة سن التشريعات المحلية التي تجرم الأفعال الإرهابية وتقديم الدعم والتمويل لهذه الأفعال . وتحرم الإرهابيين من الملاذ الآمن وتحظر تقديم أي دعم آخر للإرهابيين . مثل تقديم السلاح ويتطلب التعاون العاجل مع الدول الأخرى في تطبيق مثل هذه التدابير. ولمراقبة تطبيق هذا القرار . أنشأ مجلس الأمن الدولي لجنة مكافحة الإرهاب .

غير أنه كما يرى تحليل صدر مؤخراً . تفتقر لجنة مكافحة الإرهاب إلى السلطة والموارد المطلوبة للقيام بدورها . ووفقاً لرئيسها الأول السير جيرمي غرينستوك . فأن هدف لجنة مكافحة الإرهاب هو (مساعدة النظام العالمي في الارتقاء بقدراته على حرمان الإرهاب من المجال والمال والدعم والملاذ . وتأسيس شبكة لتشارك المعلومات . واتخاذ الإجراءات التنفيذية التعاونية .

ومن العقبات الأساسية أن العديد من البلدان لا تستطيع تحمل تكاليف تقوية الضوابط الحدودية الضعيفة .

ولقد أفادت هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن التهديدات والتحديات والتغيير أن العديد من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني التي جرت استشارتها عبّرت عن مخاوفها من أن مقاربات الإرهاب التي تركز بشكل كامل على التدابير العسكرية والشرطية والاستخبارية تخاطر بتقويض الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الصالح وحقوق الإنسان . وتنفر أجزاء من سكان العالم ومن ثم تضعف إمكانية العمل الجماعي ضد الإرهاب .

وعلى المستوى العربي نلاحظ قصوراً واضحاً في التعاون العربي لمكافحة الإرهاب نتيجة عدم التجانس السياسي بين الأنظمة العربية وافتقار المقومات الأساسية للتعاون المهني والفعال وكذلك ضعف الإجراءات وافتقار قاعدة المعلومات العربية للتحديث والتداول المشترك . وتزايد الشكوك بين الأجهزة الأمنية العربية في مجال مراقبة ومتابعة الحدود

عمليات التهريب . وقيام بعض الأنظمة العربية باستغلال هذا الجانب لأغراض سياسية أدت إلى تدهور الوضع الأمني لبعض البلدان مثل ذلك العراق .

الفصل الثاني

طبيعة النظام السياسي للمملكة العربية السعودية

مدخل لفهم السلوك السياسي للنظام

إن النظام السياسي السعودي هو نظام ملكي وراثي مغلق والسعودية مملكة إسلامية محافظة يحكمها ملك يستمد سلطته من ولاء عائلته — آل سعود الكبيرة والمتماسكة وكذلك من ولاء فئة متنفذة من علماء الدين وتأييد قبلي يتمثل في ولاء شيوخ القبائل الأقوياء في أنحاء البلاد .

ويستند الأساس الدستوري للحكم على الشريعة الإسلامية التي تستمد قوانينها من القرآن الكريم والسنّة النبوية (الحديث) ثم آراء الفقهاء (الاجماع والقياس)[٣] . ولا توجد جماعات ضغط أو مصالح خاصة منظمة في السعودية كما هو الحال في الغرب . لاختلاف البنية السياسية وتباين الظروف الاجتماعية والأساليب والوسائل ومع ذلك يحرص نظام الحكم السعودي على أن تكون قراراته الداخلية والخارجية منسجمة مع التوجه العام للمجتمع .

وبصفة خاصة . فأن الأجهزة المنوط بها صناعة القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية متعددة . منها الرسمي وغير الرسمي . وتتكون الأجهزة الرسمية من أربعة مستويات :

المستوى الأول :

ويختص به الملك وولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وعلى هذا المستوى يتم وضع الخطط العامة ورسم الإطار النهائي للسياسة السعودية تجاه القضايا المطروحة .

---

[٣] حسن أبو طالب . من يحكم السعودية ؟ : دراسة في بناء السلطة السياسية بالمملكة . سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٣١ .

المستوى الثاني :

ويختص به مجلس الوزراء وتناقش فيه النتائج التي توصل إليها وزير الخارجية السعودي طرفاً فيها . ويتم في مجلس الوزراء مناقشة سياسة ومواقف المملكة الخارجية القضايا التي يعرضها وزير الخارجية

المستوى الثالث :

ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به الخارجية وأجهزتها المختلفة .

المستوى الرابع :

ويتعلق بمجلس الشورى الذي أُنشيء عام ١٩٩٢ وأصبح من اختصاصاته الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية . وكذلك الامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها .

أما بالنسبة للأجهزة غير الرسمية التي تؤثر في السياسة الخارجية السعودية يمكن رصد تأثير بعض الفئات والهيئات المتميزة على النحو الآتي :

١ . إعطاء الأسرة المالكية (النخبة الملكية) :

تقوم النخبة الملكية بدور مهم في التأثير على القرارات الحكومية سواء التي تختص بالسياسة الداخلية أو الخارجية وعلى الرغم من أن الأسرة المالكة كبيرة العدد ، إلاّ أنها جميعاً متداخلة العلاقات ويتميز فيها صنع القرار بالتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة تحقيقاً للإجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام السعودي .

ومن الطبيعي في إطار كبر حجم الأسرة السعودية أن تكون هناك تباينات في وجهات النظر بين الأمراء سواء أكانوا جيل واحد أو من أجيال عمرية مختلفة . ولكن هذا التباين ف وجهات النظر لا يؤثر في وحدة الأسرة المالكة وتضامنها . فهي استطاعت أن تحقق قدراً كبيراً من التماسك الداخلي وذلك عن طريق القيام بتوزيع جيد للأدوار السياسية بين الأمراء السعوديين داخل الجيل الثاني من الأمراء (أبناء الملك عبد العزيز) أو الجيل الثالث (أحفاد الملك عبد العزيز) .

المستوى الثاني :

ويختص به مجلس الوزراء وتناقش فيه النتائج التي توصل إليها وزير الخارجية السعودي طرفاً فيها . ويتم في مجلس الوزراء مناقشة سياسة ومواقف المملكة الخارجية تجاه القضايا التي يعرضها وزير الخارجية

المستوى الثالث :

ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة .

المستوى الرابع :

ويتعلق بمجلس الشورى الذي أُنشيء عام ١٩٩٢ وأصبح من اختصاصاته إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية . وكذلك الامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها .

أما بالنسبة للأجهزة غير الرسمية التي تؤثر في السياسة الخارجية السعودية فانه يمكن رصد تأثير بعض الفئات والهيئات المتميزة على النحو الآتي :

١ . إعطاء الأسرة المالكية (النخبة الملكية) :

تقوم النخبة الملكية بدور مهم في التأثير على القرارات الحكومية سواء التي تختص بالسياسة الداخلية أو الخارجية وعلى الرغم من أن الأسرة المالكة كبيرة العدد ، إلاّ أنها جميعاً متداخلة العلاقات ويتميز فيها صنع القرار بالتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة تحقيقاً للإجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام السعودي .

ومن الطبيعي في إطار كبر حجم الأسرة السعودية أن تكون هناك تباينات في وجهات النظر بين الأمراء سواء أكانوا جيل واحد أو من أجيال عمرية مختلفة . ولكن هذا التباين ف وجهات النظر لا يؤثر في وحدة الأسرة المالكة وتضامنها . فهي استطاعت أن تحقق قدراً كبيراً من التماسك الداخلي وذلك عن طريق القيام بتوزيع جيد للأدوار السياسية بين الأمراء السعوديين داخل الجيل الثاني من الأمراء (أبناء الملك عبد العزيز) أو الجيل الثالث (أحفاد الملك عبد العزيز) .

وهو ما أتاح فرصة لبروز العناصر المؤهلة والأكثر كفاءة من الأمـراء وارتقاءهـا لعدد من المراكز السياسية الهامة . والقيام ببعض المهام السياسية ذات الطبيعـة الخاصـة وأيضاً ترسيخ روح التضامن والتماسك الذاتي بين أمراء الأجيال المختلفة .

إن وجود أمراء سعوديين من أجيال مختلفة مختلفون في طبيعة النشأة ودرجة النفوذ السياسي بحكم المنصب يعكس درجة واسعة من الاختيارات والآراء . وعلى الرغم من ذلك فإنها كلها معنية بهدف واحد وأساسي ألا وهو حماية النظام السياسي السعودي وهـذا يخلـق نوعاً من الالتزام المعنوي بين الجميع بالتعاون على الرغم من الاختلاف في الآراء والوسائل وإبقاء هذا الاختلاف محاطاً بأكبر درجة من السرية والكتمان والعمل معاً على حماية المملكة واستقرار النظام السعودي .

وعلى أساس ذلك تأتي المهام السياسية المختلفة التي يقوم بها الأمراء عربياً ودوليـاً لتمثل منسجم لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية سعودية متميزة .

علماء الدين (الجانب العقائدي):

تبدي القيادة السعودية اهتماماً خاصاً بعلماء الدين في المملكة وتحرص على سـماع آرائهم في كل ما يختص بسياستها الداخلية والخارجية . فالعلماء يهتمون بوضـع المعـايير السلوكية للمجتمع وبعض اللوائح التنظيمية للدولة مع الاحتفاظ بحق الاعتـراض علـى أيـة تشريعات يُرى أنها تتنافى مع مباديء الشريعة الإسلامية .

ويباشر علماء الدين نفوذهم في عملية صنع القرار أو برئاستهم لـبعض الـوزارات والهيئات السياسية مثل وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقـاف وهيئـة الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر .

رجال الخدمة المدنية (التكنوقراط) :

يتمثل هؤلاء في أصحاب الخبرة والكفاءات العلمية والتقنية فـي مختلـف قطاعـات الدولة . وهؤلاء لهم رأي مسموع في كل ما يتعلق بالقضايا الفنية المعقدة وتعتمـد الحكومـة السعودية على هؤلاء ليس فقط في تسيير الأمور في القطاعات التي يقومون بإدارتها . وإنما تشمل رسم السياسات المستقبلية لهذه القطاعات . وعلى الرغم من أن رجال الخدمة المدنيـة

السعودية لا يشكلون جماعة متجانسة حيث يفتقدون القاعدة المؤسسية التي يتمتع بها رجال المؤسسة الدينية . إلاّ أنهم يمثلون جماعة ذات تأثير على القرارات الاقتصادية والمالية .

٤. (المثقفون وأساتذة الجامعات):

ينحصر تأثير المثقفين وأساتذة الجامعات في تشكيل التوجه العام للمجتمع ومناقشة القضايا العامة على مستوى واضح من الموضوعية مما يفيد أجهزة الدولة ويدعم خططها المستقبلية وغالباً ما تستعين الدولة بالكثير من هؤلاء المثقفين للعمل كمستشارين لأجهزتها الحكومية .

٥. رجال الأعمال :

ينحصر اهتمام رجال الأعمال في كل ما يختص بالسياسة الاقتصادية والصناعية والتجارية . ومع اهتمام المملكة العربية السعودية نحو تطوير وتوسيع قاعدتها الاقتصادية ودفع عملية التنمية إلى الأمام . فقد أبدت الحكومة اهتماماً كبيراً برجال الأعمال لكي يساهموا في تطوير القطاعات التجارية والصناعية وفق مباديء الاقتصاد الحر الذي تنتهجه المملكة وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية . وتعوّل الحكومة على مساهمة القطاع الخاص لاسيما في السنوات الأخيرة للقيام بدور كبير في عملية التنمية .

ومن الواضح أن التلاحم بين رجال الأعمال والمسؤولين في الدولة يسير وفق خطة مدروسة تهدف إلى توسيع مشاركة هؤلاء في تنمية البلاد .

٦. رجال الإعلام والصحافة :

يقوم رجال الإعلام بدور مساند للسياسات الحكومية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . وتسهم أجهزة الصحافة والإعلام في تشكيل التوجه العام وتوفر قنوات اتصال بين المواطنين وصانعي القرا ر . ويمكن أن نلمس أثر هذه المجموعة في عملية نقل المعلومات وتفسير السياسات الخارجية للدولة .

ومما سبق يتضح لنا أن أجهزة صنع القرا السياسي في المملكة العربية السعودية متعددة ما بين أجهزة رسمية وغير رسمية ويأتي على رأس الأجهزة الرسمية الملك ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية ومجلس الشورى . أما الأجهزة غير الرسمية فهي تضم مجموعة

عملية الاختلال هذه ولّدت حاضنات مهمة لبعض الجماعات السعودية المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة الإرهابي بزعامة أسامة بن لادن .. ونتيجة عمليات التمويل من قبل تنظيم القاعدة إلى جماعة التنظيم في العراق .. أدى هذا التمويل إلى كسب مجموعات عديدة من العراقيين المتذمرين من الاحتلال وأعماله غير العادلة .. وكذلك هذا التنظيم كسب ود العديد من الضباط ومنتسبي الأجهزة الأمنية المنحلة والقادة العسكريين والخبراء في هيئات التصنيع العسكري السابق والبعثيين السابقين وبعض المجموعات الإسلامية المتطرفة وضمهم إلى فصائله وتنظيماته ومد العون والمساعدة لهم بعد أن فقدوا وظائفهم ومراكزهم وامتيازاتهم السابقة من خلال حل الجيش والأجهزة الأمنية على يد الحاكم المدني الأمريكي للعراق .

إن عمليات نقل الأسلحة بين الدولتين أدت إلى تقوية الخلايا الإرهابية في المملكة العربية السعودية وساعدتها على القيام بأعمال إرهابية عديدة في المملكة طالت المنشآت الحيوية والأمنية منها والنفطية وكذلك والتخطيط لاغتيال بعض الرموز السياسية والدينية في المملكة . وكذلك الجاليات الأجنبية القصد منها زعزعة استقرار المملكة والاستفادة القصوى من الوضع المتأزم في العراق لتحقيق أغراضها السياسية في المملكة .. ولقد تداركت المملكة بوعي تام واستطاعت أن تأخذ زمام المبادرة من خلال القيام بعدة إجراءات أمنية فعالة للحد من هذه العمليات وتحجيمها ومطاردة العناصر الإرهابية وكشف الخلايا النائمة وكشف فعاليتها قبل تنفيذها . ومن هذه الإجراءات تشديد الإجراءات والمتابعة والمراقبة على بعض المراكز الفكرية المتطرفة التي تدعوا جهاراً إلى الجهاد في العراق وتوظف كل الفتاوى لأئمة الإرهاب لتجنيد الشباب السعودي في العراق من خلال الإيحاء لهم بأن مهمتهم في العراق هي مهمة مقدسة وتدخل ضمن فريضة الجهاد .. وكذلك قيام الجانب السعودي بتعطيل العديد من المكاتب والمراكز المالية التي تحول الإرهاب العالمي بحجة الزكاة أو مؤسسات دعم الفقراء أو مراكز الدعوة والإرشاد .. أو من خلال الدعم المباشر . وكذلك قيام المملكة بالتعاون الأمني مع منظومة الأمن الخليجي ومنظومة الأمن الدولي لكشف تحركات هذه المجموعات الإرهابية وأخيراً من جملة إجراءات المملكة ردع مراكز الإفتاء

وحصرها بمركز إفتاء مركزي وبمرجعية دينية حرمت الذهاب إلى العراق ونفت صفة الجهاد عن الانتحاريين الذين يقتلون الأبرياء بدون تمييز ..

وكذلك قيام الجانب السعودي بالمراقبة الدقيقة للأعلام الداعم لهذه الفتاوى المحرضة وكذلك مراقبة مواقع المجموعات المتطرفة على شبكة الانترنيت . وكذلك إدخال رجال دين أكفاء ي عمليات التوجيه والإرشاد والإصلاح في السجون السعودية للمغرر بهم .. وكذلك متابعة حركة الأموال والتمويل داخل المملكة وخارجها .

وللتأكيد على أهمية التعاون الأمني يمكن أن نجمل النقاط الآتية :

إن العالم اليوم أصبح متداخلاً ومترابطاً وأشبه ما يكون بمدينة أو قرية صغيرة لوجود وسائل وأساليب الاتصال الحديثة والتقنية المتطورة والتكتلات الاقتصادية والسياسية ، وتبادل المنافع والخبرات .

إذا كان الإرهابي يعلم أنه بوسعه أن يرتكب ما يشاء في بلد ما . ثم إذا ما هرب من ذلك البلد والتجأ إلى بلد معين . فأنه سيكون في مأمن من أن تطاله يد العدالة . فأن هذا سيكون له إنعكاساته وتداعياته الخطيرة على الدول منفردة أو مجتمعة وعلى أمنها .

إن استفادة كل دولة بما لدى الآخرى من تجارب في مجال الأمن والتشريعات والنظم والأساليب . يعتبر ضرورة يمليها الواقع العربي . وتحتمها الأخوة . والمصالح المشتركة بين هذه الدول .

إضافة إلى الاعتبارات والأهداف والمقومات التي أشرنا إليها سابقا في اهمية التعاون الأمني

إن التعاون الأمني العربي قد قطع شوطاً كبيراً من ناحية التنسيق المشترك وتبادل المعلومات وتبادل الخبرات بين الأقطار العربية وكذلك تبادل الزيارات والتدريب المشترك والتعاون المشترك في الجانب الأمني والجانب الأقليمي والعربي وكذلك ضمن برامج الجامعة العربية .

ومن الأمثلة على وجود مرتكزات للتعاون الأمني العربي ، تم إنـشاء العديـد من المنظمات ومنها :

١. المكتب الدائم لشؤون المخدرات عام ١٩٥٠م .
٢. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في عام ١٩٦٠م.
٣. مؤتمر قادة الشرطة والأمن العربي عام ١٩٧٢م.
٤. مؤتمر وزراء الداخلية العربي عام ١٩٧٧م .
٥. مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٢م .

وعدد من الخطط المرحلية لتنفيذ الاستراتيجيات . وتم كذلك عقد عدد من الاتفاقيات العربية :

- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية .

- اعتماد المنهج العلمي في العمل الأمني العربي باتخاذ التخطيط العلمي أساساً للعمل الأمني والتزام الأجهزة الأمنية بصيغ البحث العلمي .
- تطوير المؤسسات العقابية والإصلاحية بتوفير أفضل الوسائل اللازمة لتمكينها من تأهيل وإصلاح المجرمين وجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع.
- تدعيم وتعميم أجهزة الحماية المدنية والانقاذ في الدول العربية لتحقيق وقاية جادة من الكوارث الطبيعية ومعالجة أضرارها .
- تصعيد إسهام المواطنين في مكافحة الجريمة دفعاً للأخطار عن أنفسهم وعن المجتمع الذين يعيشون فيه .
- ترسيخ التعاون العربي على الصعيد الأمني .
- تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة في إطار تزاوج الخبرة وتبادل المنافع

٠٥. زيادة الاستثمارات في المناطق الحدودية وجعلها عامل جذب وذات مردود اقتصادي لأهالي القرى والقصبات الحدودية لكسب تعاطفهم.

٠٦. زيادة فعاليات المخافر الحدودية العراقية من خلال التنسيق المشترك مع قوات الحدود السعودية ورفدها بالإمكانيات والمعدات ويفضل اختيار العناصر وأغلبهم من أهالي تلك المناطق ووضع نظام حازم في التعامل مع حالات التهريب وخاصة للأسلحة والمخدرات . وإعطاء مكافآت لعناصر قوات الحدود في حالة القبض على المتجاوزين .

٠٧. فتح حوار متواصل مع الجانب السعودي في مجال مكافحة الإرهاب والاستفادة من خبرة الكادر السعودي في هذا المجال .

٠٨. تسليم المجرمين بين الدوليين وتفعيل الاتفاقيات العربية والثنائية في هذا المجال.

٠٩. وضع دراسة ميدانية معززة بالخرائط والاستطلاع الجوي لتحديد الثغرات بين المناطق الحدودية لكلا الدولتين . ووضع أسس جديدة لفتح مخافر حدودية ثابتة وكذلك وضع دوريات متحركة وقاعدة لطائرات الهليوكوبتر ونظام رادار متكامل بين الطرفين .

١٠. تحديث قاعدة المعلومات بين الدولتين وخاصةً في مجال حركة الإرهابيين من خلال المناورة التي يقوم بها البعض من خلال السفر إلى أوربا ثم التوجه للعراق . ومن خلال الثقة المتبادلة وتعزيزها مستقبلاً . ممكن إشراك محققين سعوديين في عمليات استجواب إرهابيين سعوديين داخل العراق لكشف عمليات التمويل والتهريب والخلايا الإرهابية لتعزيز أمن البلدين وتعطيل عمليات تنظيم القاعدة الإرهابي في المملكة .

١١. لأغراض التمويه تقوم المجموعات الإرهابية في المملكة بخزن الاعتدة والأسلحة في المنطقة الفاصلة بين الجانبين .

١٢. زرع الوكلاء والمتعاونين من رعاة الأغنام وبعض المهربين لكشف حالات التسلل بين الدولتين .